

لـماذا عادَ الأميرُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَجَاءَهُ إِلَيْهِ الرَّسْمَ يَاضٌ؟ وَمَا هُوَ  
الْمَنْصِبُ "الْمُرْجَحُ" أَنْ يَتَوَلَّهُ: الْعَرْشُ أَمْ وِلايَةُ الْعَهْدِ؟



وهـل التـقى الملك سـلمـان بـعـد عـودـته؟ وكيفـ تـدـظـر إـدارـة تـراـمب إـلـيـهـ.. وهـل هـوـ مـحـالـ  
ثـقـتـهـ؟

عبد الباري عطوان

أثارـت زـيارـة الأمـير أـحمد بـن عـبد العـزيـز، وزـير الدـاخـلـيـة السـعـودـيـة الأـسـبـاقـ، وأـصغر أـبـنـاءـ المـلـكـ  
عـبد العـزيـز السـدـيرـيـين السـبـعةـ، إـلـى بـرـيطـانـيا الـكـثـيرـ مـن عـلـامـاتـ الـاسـتفـهـامـ، خـاصـةـ عـنـدـ ماـ  
واـجـهـهـ مـجمـوعـةـ مـنـ الـمـحـتجـيـنـ أـمامـ مـنـزـلـهـ بـقـولـهـ "لـاـ تـلـومـواـ الـعـائـلـةـ الـحاـكـمـةـ بـالـ  
الـمـُتـسـبـبـ بـيـنـ بـالـحـربـ فـيـ الـيـمـنـ"، وـلـكـنـ عـودـتـهـ إـلـىـ الرـسـمـ يـاضـ وـوـجـودـ الـأـمـيرـ مـحمدـ بـنـ سـلـمانـ، وـلـيـ  
الـعـهـدـ، عـلـىـ رـأـسـ مـُسـتـقـبـلـيـهـ، أـثارـتـ عـلـامـاتـ اـسـتـفـهـامـ أـكـبـرـ، فـتـحـتـ بـابـ التـسـكـهـنـاتـ حـولـ  
مـفـاجـاتـ الـعـرـشـ السـعـودـيـةـ الـمـُسـتـقـبـلـيـةـ عـلـىـ مـصـرـ اـعـيـهـ.

مـغـادـرـةـ الـأـمـيرـ أـحـمـدـ لـلـمـلـكـةـ تـمـمـتـ قـبـلـ جـرـيمـةـ اـغـتـيـالـ الصـحـافـيـ جـمالـ خـاشـقـجيـ، وـمـنـ غـيرـ  
الـمـعـدـقـ أـذـهـ كـانـ مـنـ الـمـمـكـنـ أـنـ يـعـودـ إـلـىـ الرـيـاضـ، وـيـحـظـيـ بـهـذاـ الـاسـتـقـبـالـ الـحـافـلـ لـلـوـلـاـ  
حـدـوـثـهـ، وـاعـتـرـافـ الـقـيـادـةـ الـحـالـيـةـ فـيـ السـعـودـيـةـ بـارـتكـابـهـاـ، وـتـكـلـيفـ "فـرـيقـ الـمـَوـتـ" الـمـُكـوـنـ  
مـنـ 18ـ رـجـلـ أـمنـ، إـلـىـ جـانـبـ طـبـيـبـ تـشـريـحـ شـرـعيـهـ بـتـنـفيـذـهـ فـيـ الـقـنـصـلـيـةـ السـعـودـيـةـ فـيـ  
إـسـطـنـبـولـ.

الـأـمـيرـ مـحمدـ بـنـ سـلـمانـ، الـحـاكـمـ الـفـعلـيـ لـلـمـلـكـةـ حـالـيـاـ، بـسـبـبـ مـرـضـ وـالـدـهـ، لـمـ يـتسـامـحـ مـُطلـقاـ

مَعْ مُعَارِضِيهِ، أَوَ الَّذِينَ لَمْ يُبَايِعُوهُ، وَلِيَّا لِلْعَهْدِ، سَوَاءَ كَانُوا مِنَ الْأُسْرَةِ الْحَاكِمَةِ أَوْ مِنْ عَامَّةِ الشَّعْبِ، وَهُنَاكَ 1500 مِنْهُمُ مَا زَالُوا خَلْفَ الْقُضَبَانِ بِاعْتِرَافِهِ، بَيْنَهُمْ أُمَّرَاءٌ، وَلَهُذَا كَانَ لَافِتَةً اسْتِقْبَالِهِ لِأَيْرَزْ هُؤُلَاءِ الْمُعَارِضِينَ، أَيْ عَمَّهُ الْأَمِيرُ أَحْمَدُ الَّذِي لَمْ يُبَايِعْهُ مُطْلَقاً، وَلَمْ يُعَلِّقْ صُورَتَهُ إِلَى جَانِبِ صُورَتِيِّ الْأَمِيرِ الْمُؤْسِسِ، فِي مَجَلِّسِهِ الَّذِي يَسْتَقْبِلُ فِيهِ ضُيُوفَهُ فِي الرِّيَاضِ.

\*\*\*

مَصْدَرٌ سُعُودِيٌّ مَوْثُوقٌ يُقْيمُ فِي لَندَنْ أَكَادِيَّةُ الْأَمِيرِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَ يُرِيدُ الْإِقَامَةَ لِفَتْرَةٍ طَوِيلَةٍ فِي الْعَاصِمَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ، وَعَوْدَتِهِ الْمُفَاجِئَةُ وَبَعْدَ ثَلَاثَةِ أَسَابِيعٍ مِنْ اغْتِيَالِ الْخَاشِقِيِّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَمَّ لَوْلَا حُدُوثَ "تَرْتِيبَاتٍ" بِبَرِيطَانِيَّةٍ وَأَمْرِيكِيَّةٍ بِشَأنِ إِعادَةِ هِيَكْلِيَّةِ الْحُكْمِ فِي الرِّيَاضِ مِنْ خَلَالِ "اِنْقَلَابٍ أَبْيَاهِنْ".

مِنَ الصَّعْبِ عَلَيْنَا التَّكَاهُونَ بِالصَّيْغَةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَدَبَّلَ وَرَمَنْ خَلَالِ الْاِتِّصَالَاتِ الَّتِي أَجْرَاهَا الْأَمِيرُ أَحْمَدُ فِي لَندَنْ مَعَ مَسْؤُلِيَّيْنَ أَمْرِيكَانِيِّيَّيْنَ وَبِبَرِيطَانِيَّيْنَ، ثُمَّ بَعْدَ عَوْدَتِهِ إِلَى الرِّيَاضِ، خَاصَّةً لِـقَاءِ اتِّهَامِهِ مَعَ الْأَمِيرِ طَلالَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الَّذِي كَانَ يَشْغُلُ مَنْصِبَ نَائِبِ رَئِيسِ هِيَةِ الْبَيْعَةِ، أَوْ مَعَ الْأَمِيرِ مُقرَنَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَلِيَّ الْعَهْدِ الْأَسْبَقِ، الَّذِي عَزَّلَهُ الْمَلِكُ سَلَمَانُ فَوْرَ تَوْلِيَّهِ الْعَرْشِ رُغمَ وَصِيَّةِ الْمَلِكِ الْمَرْحَلِ عَبْدِ الْأَمِيرِ طَلالِ بْنِ مَنْصُوبِهِ وَيَتَوَلَّهُ الْعَرْشَ إِذَا شَغَّلَهُ هَذَا الْمَنْصِبُ لِأَيِّ سَبَبٍ مَا.

تَغْيِيرُ أُولَيَّاءِ الْعَهْدِ فِي الْمُمْلَكَةِ لَمْ تَعُدْ عَمْلِيَّةً صَاعِيَةً مُنْذَ أَنْ تَوَلَّهُ الْمَلِكُ سَلَمَانُ الْعَرْشَ أَوَّلَيْلَ عَامِ 2015، فَقَدْ غَيَّرَ اثْنَيْنِ فِي أَقْلَمِ مِنْ أَشْهُرٍ مَعْدُودَةٍ، هُمَا شَقِيقَاهُ الْأَمِيرِ مُقرَنِ ثُمَّ الْأَمِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ نَايِفِ، وَرَفَعَ زَجَلُهُ الْأَمِيرِ مُحَمَّدَ إِلَى مَنْصِبِهِ وَلِيَّ الْعَهْدِ، وَمِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبْدَعِ أَنْ نَشَهَدْ حَرَكَةً فِي هَذَا الْمَضْمَارِ فِي الْأَسَابِيعِ الْمُقْبِلَةِ، حَسْبَ الْكَثِيرِ مِنَ التَّسْرِيبَاتِ وَالتَّقَارِيرِ الإِخْبَارِيَّةِ.

هُنَاكَ عِدَّةُ أَسْئِلَةٍ لَا بُدُّ مِنَ التَّوْقِيفِ عَنِّهَا فِي هَذَا الْمِضْمَامِ:

ـ الْأَوَّلُ: فِي حَالِ وجودِ تَوْجُّهٍ بِإِعْطَاءِ مَنْصِبِ قِيَادِيٍّ لِلْأَمِيرِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَا هُوَ هَذَا الْمَنْصِبُ، هَلْ سَيَتَوَلَّهُ الْعَرْشَ، أَمْ وَلَيَّةُ الْعَهْدِ؟ وَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ، مَنْ سَيَكُونُ وَلِيَّ عَاهَدَهُ؟ الْثَّانِي: هَلَ التَّقَاهُ الْأَمِيرِ أَحْمَدُ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِالْمَلِكِ سَلَمَانَ، أَمْ لَمْ يَلْتَقِيهِ؟ هُنَاكَ رِوَايَاتُ الْأُولَى تَقُولُ أَنَّهُ التَّقَاهُ فِي عَلَالٍ، وَأُخْرَى تَنَدَّفُ فِي ذَلِكَ.

ـ الْثَّالِثُ: مَا هُوَ مَوْقِفُ إِدَارَةِ الرَّئِيسِ تَرَامِبِ مِنَ الْأَمِيرِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؟ هَلْ تَقْبَلُ بِهِ مَلِكَةً أَوْ وَلِيَّا لِلْعَهْدِ؟

ـ الرَّابِعُ: مَا هُوَ الْمَنْصِبُ الَّذِي سَيَتَوَلَّهُ الْأَمِيرُ خَالِدُ بْنُ سَلَمَانَ، سَفِيرُ السُّعُودِيَّةِ الْحَالِيِّ فِي وَاسْتَنْطَنَ، الَّذِي كَانَ مُرْشَحًا لِتَوْلِيَّةِ الْعَرْشِ الْأَخْرَاجِيَّةِ بَدَدًا مِنَ السَّيِّدِ عَادِلِ الْجَبِيرِ حتَّى

فَتَرَةٌ قَرِيبَةٌ؟ هَلْ سِكُونٌ وَلِيًّا لِلْعَهْدِ فِي حَالٍ إِعْفَاءِ الْمُلْكِ سَلْمَانَ وَتَوْلِيًّا لِشَقِيقِهِ الْأَمِيرِ  
مُحَمَّدِ الْحُكْمِ رَسْمِيًّا فِي صَرْبَةٍ اسْتِبَاقِيَّةٍ؟

\*\*\*

هُنَاكَ مَسَأْلَةٌ مُهِمَّةٌ لَا يُدْرِكُ مِنَ التَّوْقُّفِ عِنْدَهَا وَرُبُّمَا لَا يَعْرِفُهَا الْكَثِيرُونَ، وَهِيَ أَنَّ  
الْأَمِيرَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمْ يَزُرْ وَاسْطِنْطَنَ مُطْلَقاً طَرِيقاً فَتَرَةَ تَوْلِيَّهِ مَنَاصِبَ فِي الدُّولَةِ،  
سَوَاءَ كُنَائِبِ لَوْزِيرِ الدَّاخِلِيَّةِ فِي زَمَانِ شَقِيقِهِ الْأَمِيرِ نَافِعِ، أَوْ عِنْدَمَا خَلَفَهُ فِي هَذَا الْمَنْصِبِ،  
وَأَكَّدَ لِي صَدِيقٌ سُعُودِيٌّ زَارَهُ فِي مَكْتَبِهِ بِوزَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، أَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبِلْ  
مُطْلِقاً أَيَّ مَسَؤُلٍ أَمْرِيكيٍّ، وَكَانَ يَقُومُ بِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ الْأَمِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ، الْمَسْؤُلُ عَنِ  
الْمَلَفَاتِ الْأَمْنِيَّةِ، وَالَّذِي كَانَ عَلَى خِلَافِيِّ كَبِيرٍ مَعِهِ لَازِمٌ تَجاوزُهُ فِي عِدَّةِ مَلَفَاتٍ، وَكَانَ  
يُنَسِّقُ فِيهَا مَعَ الْمُلْكِ الرَّاحِلِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَدِيَوَانِهِ.

الْأُسْرَةُ الْحَاكِمَةُ فِي السُّعُودِيَّةِ تَمِيلُ دَائِمًا إِلَى التَّسْكِينِ فِي مُعَالَجَةِ شُؤُونِهَا الدَّاخِلِيَّةِ،  
وَلَذِلِكَ كُلُّ مَا يُمْكِنُ ذِكْرُهُ فِي هَذِهِ الْقَهْنَاءِ الْحَسَّاسَةِ يَظَلُّ فِي إِطَارِ التَّسْكِينِ  
وَالْمُسَرِّبَاتِ، وَالْمُحْلِلَاتِ، وَلِهَذَا تَأْتِي مُعْطَامُ الْقَرَاراتِ بِشَكْلٍ مُفَاجِئٍ، وَدُونَ أَيِّ  
تَمَهِيدٍ.

خَتَامًا نَقُولُ أَنَّ كُلُّ مَا يَهُمُ الْوَلَيَاتُ الْمُتَحَدَّةُ الْأَمْرِيκِيَّةُ وَإِدَارَةُ تَرَامِبُ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ،  
الَّتِي تُعْتَدِّ بِعَلَاقَاتِهَا مَعَ السُّعُودِيَّةِ اسْتِرَاتِيجِيَّةً، هُوَ اسْتِمرَارُ صَفَقَاتِ الْأَسْلَحةِ، وَإِلَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ  
هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ أُمَّارِيَّةِ الْأُسْرَةِ الْحَاكِمَةِ، سَوَاءَ كَانُوا فِي قِمَّةِ السُّلْطَةِ أَوْ خَارِجُوهَا، عَلَى  
هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ، قُلْنَاهَا وَزُكَّرَرُهَا بِأَنَّ أَمْرِيَّكَا تُقْدِرُ الصَّفَقَاتَ عَلَى الْمَبَادِئِ، وَتَسْتَخدِمُ  
سِلاحَ تَثْوِيرِ الْأَقْلِيَّاتِ وَتَقْسِيمِ الدُّولَ وَلَ فِي وَجْهِ مَنْ يُعَارِضُهَا.

تَدَاعِيَاتِ اغْتِيَالِ خَاشِقِيِّ سَطَاطِلَ حَافِلَةٌ بِالْمُفَاجَاتِ وَالْمُغَيْرَاتِ عَلَى مُسْتَوَى الْقِيمَةِ تَحْدِيدٌ...  
وَمَا زَلَّنَا فِي أَوَّلِ الطَّرِيقِ.. وَالْقَادِمُ أَعْظَمُ.. وَالْأَعْلَمُ.